

ملخص أشغال اليوم الثاني للقاء التشاوري ١٢ مايو ٢٠٢٣ م

تم تقديم ورقة العمل الثانية بعنوان " أهمية الاقتصاد الأخضر في دعم التنمية في افريقيا والعالم العربي" ، وقد قدم هذه الورقة السيد اكسلنس هاشيلكا ، من مركز الخدمات الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لأفريقيا ، اديس ابابا .

حيث تطرقت هذه الورقة إلى أهمية الاقتصاد الأخضر في دعم التنمية في افريقيا والعالم العربي في ظل هذه التحديات . وناقشت هذه الورقة كذلك تعزيز دور البرلمانين ومجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في معالجة قضايا التنمية ، لا سيما فيما يتعلق بمستقبل الاقتصادات العربية الأفريقية في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية والتوتر السياسي العالمي المستمر وعدم الاستقرار .

وأشارت الورقة إلى أن الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى "تحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية ، مع تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وذكرت الورقة أن الاقتصاد الأخضر يقوم على أربع ركائز رئيسية ، وهي:

- كفاءة الموارد لتحقيق رفاهية أكبر مع تقليل استخدام الموارد والانبعاثات ؛
- الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية وحمايتها
- تنمية منخفضة الكربون وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ تشمل انخفاض الانبعاثات أو النمو الاقتصادي القادر على التكيف مع المناخ
- الإدماج الاجتماعي مع التركيز على تحسين الظروف التي يشارك بها الأفراد والجماعات في عملية التنمية

وعن أهمية الاقتصاد الأخضر بالنسبة لأفريقيا والعالم العربي فقد أكدت الورقة إلى أن الاقتصاد الأخضر يوفر مسارًا مستدامًا للتنمية في إفريقيا والعالم العربي وسط الأزمات المتتالية والتوترات الجيوسياسية المستمرة. ومن خلال التركيز على كفاءة الموارد ، والإدماج الاجتماعي ، والتنمية منخفضة الانبعاثات ، والمرونة ، يمكن للاقتصاد الأخضر تعزيز النمو المستدام بيئيًا واجتماعيًا ، ومساعدة البلدان على مواجهة تحديات المشهد الاقتصادي العالمي الراهن.

كما أن تعزيز الاقتصاد الأخضر في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا يتمتع بإمكانيات كبيرة لمواجهة التحديات البيئية والإنمائية في المنطقة مع تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، وهذا الأمر مهم بشكل خاص بالنظر إلى أن هذه المناطق تعتمد إلى حد كبير على سوق السلع الأساسية و تجارة المواد الخام .

دور البرلمانين في الدعوة الى تبني وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الاخضر

أشارت الورقة إلى أن البرلمانين بإمكانهم إحداث تغيير فعال نحو مستقبل مستدام في كل من إفريقيا والعالم العربي وذلك من خلال الاستفادة من سلطاتهم التشريعية . لذلك فإن هناك حاجة ماسة للترويج لنهج الاقتصاد الأخضر في إفريقيا والدول العربية للتخفيف من الآثار الحالية

والمستقبلية المحتملة لاقتصاد عالمي متباطئ وتساعد التوترات وعدم الاستقرار في عالم يتسم بحاجته الماسة إلى السلام والتنمية والازدهار والتعددية. والشمولية. وتكمن هذه الأدوار في الآتي :

الدعم التشريعي: يمكن للبرلمانيين أن يلعبوا دورًا مهمًا في تعزيز سياسات الاقتصاد الأخضر من خلال صياغة ورعاية ودعم التشريعات التي تدعم التحول للاقتصاد الأخضر ، ويمكن أن يشمل ذلك تحفيز اعتماد مصادر الطاقة المتجددة ، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة ، وفرض معايير إدارة النفايات. ويجب أن يتضمن التشريع المقترح أيضًا أحكامًا للإعفاءات الضريبية والحوافز الأخرى لمشاريع البنية التحتية الصديقة للبيئة

التأييد والتوعية: يمكن للبرلمانيين (من المجالس الأعضاء في الرابطة) الاستفادة من مناصبتهم العامة لزيادة الوعي بفوائد استراتيجيات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

مخصصات الميزانية: كونهم أعضاء في الهيئات التشريعية ، يتمتع البرلمانيون بسلطة التأثير على تخصيص تمويل حكومي لدعم مبادرات الاقتصاد الأخضر. ومن خلال الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة ، والزراعة المستدامة ، واستعادة النظام البيئي ، وغيرها من المجالات ذات الأولوية

الرقابة والمساءلة: يمكن للبرلمانيين ممارسة مسؤولياتهم الرقابية لضمان التزام الحكومات والقطاع الخاص بمبادئ الاقتصاد الأخضر. ويشمل ذلك مراقبة تنفيذ التشريعات

التعاون الإقليمي والدولي: تستطيع المجالس الأعضاء في الرابطة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال المشاركة في الحوارات البرلمانية المشتركة ، والمشاركة مع المنظمات الدولية ، وعمل شراكات مع وكالات التنمية لتبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات في مبادرات الاقتصاد الأخضر

بناء القدرات والتدريب: تنظيم برامج بناء القدرات والتدريب للبرلمانيين ، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لمناصرة الاقتصاد الأخضر بشكل فعال. وهذا يشمل عقد ورش عمل وندوات وزيارات دراسية للتعلم من مبادرات الاقتصاد الأخضر الناجحة في بلدان أخرى

حوار السياسات وإشراك أصحاب المصلحة: يمكن للبرلمانيين تسهيل حوار السياسات وإشراك أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية ، لتطوير رؤية مشتركة للاقتصاد الأخضر.

توصيات إلى الدول الأعضاء في الرابطة لتعزيز تنفيذ نهج الاقتصاد الأخضر

قدمت الورقة بعض التوصيات للدول الاعضاء في الرابطة من أجل تعزيز نهج الاقتصاد الأخضر ويشمل ذلك :

• دعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر الوطنية المتوافقة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)

- تشجيع إقامة شركات إقليمية لتبادل المعرفة والموارد في المبادرات الخضراء
- دعم البحث والابتكار في التقنيات النظيفة والممارسات المستدامة
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مبادرات الاقتصاد الأخضر من خلال الحوافز والأطر التنظيمية
- دعم تطوير واستخدام أدوات التمويل الأخضر ، بما في ذلك تجارة الكربون والسندات الخضراء ومقايضات الديون بالحفاظ على الطبيعة لحشد الاستثمارات للمشاريع المستدامة
- تعزيز بناء القدرات وبرامج المساعدة الفنية لتنمية المهارات الخضراء وريادة الأعمال
- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية وشركاء التنمية والمجتمع المدني لدعم مبادرات ومشاريع الاقتصاد الأخضر

خلاصة مداخلات ومقترحات الوفود المشاركة حول " أهمية الاقتصاد الأخضر في دعم التنمية في أفريقيا والعالم العربي ":

أثرى المشاركون هذا اللقاء بالعديد من المداخلات الهامة من خلال أوراقهم ومداخلاتهم وما يمتلكونه من أفكار نيرة وخبرات واسعة على النحو الذي مكن هذا الاجتماع الهام من الخروج بتوصيات هامة تصب في تعزيز وتشجيع عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل على النحو الذي يخدم مصالح دول وشعوب المنطقتين العربية والافريقية. وقد خلصت هذه المداخلات إلى ما يلي :

- ان الاقتصاد الأخضر قادر وبدرجة كبيرة على تحقيق الرفاه الاقتصادي (مكافحة الفقر وخلق فرص عمل جديدة) وحماية مكونات الطبيعة وتحسين البيئة والتعامل مع المتغيرات المناخية؛ الأمر الذي يتطلب إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في قطاعات الطاقة الخضراء وبالتالي تدشين (نظام اقتصادي تنموي مستدام) يكون صديق للبيئة في أفريقيا والعالم العربي.
- يعد الاقتصاد الأخضر من بين الأعمدة الاستراتيجية التي سوف تشكل ملامح اقتصاد المستقبل، فهو شعار المرحلة المقبلة التي تمزج بين التنمية الاقتصادية والاعتبارات البيئية .
- ان الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والعدالة الاجتماعية وصيانة الأمن والسلم (الإقليمي والدولي) .
- إن الأنظمة الاقتصادية التي تقوم أساسا على اقتصاد السوق، تقود إلى حد ما إلى الاستغلال المفرط للرأسمال الطبيعي. وهو ما تمخض عنه بروز مفهوم جديد يعزز التنمية المستدامة، يقوم على " اقتصاد أخضر" من شأنه تحقيق التوازن بين الحفاظ والتدبير المستدام للثروات الطبيعية، وخلق مناصب الشغل ثم إنتاج الثروة.

- ان نجاح الجهود المنشودة يتطلب من جميع دول المنطقتين العربية والافريقية التعاون والتكاتف من خلال تطوير العمل البرلماني المشترك الذي يسعى لسن التشريعات وتبني المبادرات التي تسهم في تطوير المنظومة الاقتصادية بما يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال تبني المبادرات التي تعزز الشراكة مع القطاع الخاص في مجالات الاقتصاد الاخضر ، وذلك من خلال تبني الحياض الصفري وقرار نسبة الانبعاثات الكربونية الموحدة حفاظاً على البيئة والاقتصاد من خطر التقلبات المناخية ، فعلى الرغم من التحديات التي يفرضها التغير المناخي وندرة الموارد الطبيعية فبتظافر الجهود كافة من الجهات المعنية ، يمكن للدول العربية والافريقية أن تكون رائدة في الاقتصاد الاخضر على مستوى العالم وذلك من خلال توفير التمويل اللازم بالشراكة مع القطاع الخاص لدعم المشاريع المنسجمة مع أسس الاقتصاد الاخضر وترشيد الاستهلاك وتخفيف الاثار المترتبة على البيئة من خلال أنشطتنا اليومية وتبني مبادرات الأمن الغذائي وزيادة الرقعة الخضراء في بلداننا ، وهو الأمر الذي سيساهم في إحداث فرقاً جوهرياً في اسلوب الحياة وتحويل التحديات الى فرص محفزة على الابتكار وصنع واقع جديد يستند إلى الاستدامة والازدهار

- يبقى المفتاح الرئيسي لإنجاح مسار الانتقال الأخضر رهينا بإدماج البعد البيئي في كل القطاعات الاقتصادية وبإنشاء صناعة جديدة خضراء، وتعزيز التمويلات الموجهة للاقتصاد الاخضر، وتتبع الكفاءات وخلق مراكز وطنية للبحث والابتكار في المهن الخضراء الجديدة، والانفتاح على المحيطين الدولي والإقليمي بهدف تبادل التجارب والخبرات في هذا الصدد. بالإضافة إلى وضع استراتيجية شاملة مهيكله لهذا الاقتصاد، وبرنامج وطني شامل في التكوين والبحث والتطوير، ووضع سياسة ضريبية مشجعة لتطوير المهن الخضراء، وتطوير السلوك الاجتماعي في هذا الإطار، وتفعيل القوانين البيئية الموجودة من خلال وضع وسائل للمراقبة والتتبع.

- يقع على عاتق البرلمانيين ، باعتبارهم ممثلين لشعوب أفريقيا والعالم العربي ، دعم أطر التعاون بين دولنا في سبيل إنكفاء المنظور التشاركي في مواجهة التحديات والعقبات التي تقف أمام (خطط وتطلعات) التحول نحو (الاقتصاد الأخضر) والذي بات خياراً استراتيجياً لتوظيف مقومات الطبيعة بطريقة صحيحة تحقق التكامل مع أهداف التنمية المستدامة بإبعاها الاقتصادية والاجتماعية وتحول دون الاعتداء على الطبيعية وتقلل من ظاهرتي (التلوث البيئي والاحتباس الحراري) وتؤدي إلى تحقيق نظام اقتصادي أخضر قادر على إنتاج الثروة الربحية بشكل متنسق مع متطلبات جودة الحياة للإنسان والعدالة الاجتماعية.

- ضرورة البحث عن آليات تعزز من دور (الهيئات التشريعية) في إفريقيا والعالم العربي نحو تطبيق واعتماد برامج ومسارات الاقتصاد الأخضر في دولنا وذلك لتحقيق تطلعاتنا الوطنية بتحقيق النهوض الاقتصادي وما يتصل به من رفاه إنساني مع الحفاظ على التوازن البيئي وتنفيذ المسارات التنموية المستدامة في المنطقتين (العربية والإفريقية).

- تعد مسألة وجود منظومة تشريعية وقانونية ضمن النطاق (العربي - الإفريقي) متوائمة ومنسجمة مع متطلبات ومضامين الاقتصاد الأخضر من أهم الأدوات اللازمة لبلورة خطط وسياسات وطنية، تعتمد على تحقيق مسارات الاقتصاد الأخضر ضمن خطط التنمية المستدامة وبالتالي لابد من وجود أرضية تشريعية وقانونية و(قوانين استرشادية حديثة ومتطورة تتسق مع متطلبات ((الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة)). وعليه؛ يقع على عاتق مؤسسة البرلمان بذل جهودًا كبيرة في هذا المضمار، عبر إقرار عدة تشريعات جديدة، أو التعديل على تشريعات قائمة، تضمن تحسين البيئة الاستثمارية الصديقة للبيئة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

- إن رهانات نمو وازدهار الاقتصاد في بلداننا العربية والإفريقية في ظل تلك التحديات الصعبة، مرتبطة بشكل رئيسي بتعزيز التعاون والتضامن والشراكة الاستراتيجية الإفريقية العربية، لخلق المزيد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد الجديد، مع ضرورة التعاون بين مختلف الأطراف لإزالة العقبات التي تعترض سياسات الاقتصاد الأخضر وتدفقات التجارة والاستثمار والتمويل الأخضر، مع السعي إلى تسهيل حركة نقل المنتجات والتقنيات والخدمات ورؤوس الأموال والمواهب والمهارات، بالإضافة إلى تبني الابتكار والرقمنة والتكنولوجيا الخضراء، وتكثيف عملية الوعي المجتمعي بالممارسات الخضراء وعوائدها المستقبلية، ومن ثم إرساء دعائم قوية الأساس لمستقبل اقتصادي أكثر تطوراً وخضرة واستدامة.

بعض المقترحات التي تقدم بها المشاركون للبرلمانات:

- سن وتطوير التشريعات والقوانين التي تشجع على النمو الأخضر، وتتيح زيادة الاستثمار في المبادرات، والمشاريع الخضراء عبر مجموعة من التسهيلات والامتيازات والحوافز الضريبية والاعفاءات الجمركية، مع السعي إلى إزالة كافة العوائق التي تعيق السير في اتجاه الاقتصاديات الخضراء، خاصة تلك التي تتعلق بالحصول على التمويل وفرض الضرائب الخضراء، وإدارة سلاسل الإمداد الخضراء، ودعم تطوير المهارات والقدرات، وتبني التكنولوجيا الخضراء ونقلها.

- قيام البرلمانات ضمن اختصاصاتها باعتماد الميزانية الخضراء أي ميزانية تراعي في الإنفاق أبعاد البيئة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية. بالإضافة إلى زيادة المخصصات المالية الموجهة لبرامج الأبحاث والتطوير الداعمة للاقتصاد الأخضر، ومواجهة التغير المناخي.

- على البرلمانات تعزيز الرقابة والمتابعة الحثيثة للالتزامات المتعلقة بتحقيق أهداف "اتفاقية باريس للمناخ" وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وفق أولوياتها ونظامها وأجندتها الوطنية.

- تعزيز التعاون والشراكات الاستراتيجية والعمل المشترك لدعم الاقتصاد الأخضر، والحد من التغيرات المناخية والتكيف معها، خامساً: تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة بين البرلمانيين في مجال الاقتصاد الأخضر، والاستفادة من أفضل

الممارسات والخبرات العالمية بهذا الشأن، مما ينعكس إيجابيا على تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر.

- تدشين لجان أو مجموعات عمل برلمانية تكون معنية بتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر.

- بناء قدرات البرلمانين وموظفي الأمانات العامة للمجالس وللبرلمانات في كافة مجالات أهداف التنمية المستدامة ومن ضمنها الاقتصاد الأخضر؛ وتدريبهم على كيفية إدماج هذه الأهداف ضمن إطار العمل.

- يقع على عاتق رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة لها في أفريقيا والعالم العربي التوظيف الأمثل لدور الدبلوماسية البرلمانية في مجال اذكاء مشاريع ومبادرات تحقيق الاقتصاد الأخضر ضمن نطاق (العربي - الإفريقي).

- وفيما يتعلق بإقرار البرلمان للموازنة المالية العمومية؛ فإنها تشكل محور بغاية الأهمية في مجال ضمان تحقيق السلطة التنفيذية لمتطلبات الاقتصاد الأخضر على الصعيد الوطني.

- يقع على عاتق رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة لها في أفريقيا والعالم العربي حث حكومات دول افريقيا والعالم العربي على التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والمحافظة على مكونات البيئية مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

- وأخيراً وليس بآخر ينبغي تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الاقتصاد الأخضر ، وتزويدها بحوافز مغرية مثل الحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية والإعفاءات الجمركية.